المجلس الوطني لحقوق الإنسان
ⵓⵔⵜⴰⵔ ⵏⵜⵎⵙⵙⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵓⵙⵎⵔⵔⵓ
Conseil national des droits de l'Homme

كلمة السيدة آمنة بوعياش

رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان

ورشة إقليمية حول تعزيز الضمانات التشريعية

لمنع ومناهضة التعذيب وسوء المعاملة

الدار البيضاء 19و20 نونبر 2024

صباح الخير للجميع

السيد مدير المكتب الإقليمي للمفوض السامي لحقوق الانسان

السيد مدير الشرطة القضائية بالمديرية العامة للأمن الوطني

السيدات والسادة

الزملاء والزميلات

اسمحوا لي أولا، أن أرحب بكن وبكم، باسم المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، في هذه الورشة الإقليمية حول الضمانات التشريعية لمنع ومناهضة التعذيب وسوء المعاملة، التي تحتضنها العاصمة الاقتصادية الدارالبيضاء...

خلال يومان إذن سنجتمع لمناقشة واحدة من الأسس الرئيسية في أي فعل حقوقي وطني وواحدة من الأركان الأساسية الكبرى لضمان فعلية حق من الحقوق الجوهرية...

إرساء ضمانات تشريعية قوية لمنع التعذيب والوقاية منه ركن من اركان بناء دولة الحق والقانون...والتداول فيه، هو في الحقيقة ليس فقط نقاش وتداول حول مدى تطبيق معايير حقوق الإنسان على المستوى الوطني، بما فيها تدابير إجراءات ضمان منع وقوع التعذيب وسوء المعاملة، كيفما كانت الظروف والملابسات... بل هو نقاش يمس في جوهره وفلسفته ضمانات بناء مجتمع يضمن كرامة الإنسان ويصون حقوقه، ويشكل إطارا معنويا وقانونيا لتحقيق الإنصاف والعدالة.

غير أن هذا المعطى، للأسف، لا يهم كافة المجتمعات، لحد الآن.

أكيد أننا جميعا هنا، كفاعلين مؤسساتيين وغير مؤسساتيين، على دراية تامة بحظر القانون الدولي لحقوق الإنسان للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية او المهينة، كما تحظره أيضا معاهدات إقليمية وقوانين وطنية.

هذا الحظر تستجوبه قاعدة آمرة، تجعله مطلقا... لا يجوز على الإطلاق المس بالحق في الخضوع للتعذيب أو تقييده او اتخاذ تدابير مخالفة لأحكامها.

لن يكون السيدات والسادة، لهذا الحظر المطلق أي معنى ومغزى، دون ضمانات تشريعية واضحة وراسخة، موسعة ومتكاملة، تشمل كافة الأبعاد المرتبطة بالوقاية من التعذيب ومنعه، والحماية والمعاقبة على ارتكابه، فالنهوض بثقافة الحقوق والحريات... بشكل يضمن ويترجم فعلية هذا الحظر والالتزام بهذه القاعدة الآمرة، بكل قوتها، في جميع الظروف كيفما كانت طبيعتها وحجمها.

قلت الحضور الكرام، إن هذا البعد المعياري، ليس واقعا للأسف بكافة المجتمعات والأوطان. فالالتزام بحظر التعذيب وإرساء الضمانات التشريعية الضرورية للوقاية منه ومنعه يقتضي أولا المصادقة على الاتفاقية الدولية لمنع التعذيب.

إلى حد الآن 174دولة فقط صادقت على الاتفاقية. ونحن على مشارف تخليد أربعينية الاتفاقية 1984-2024 (في العاشر من دجنبر القادم)، اسمحوا لي بدعوة كل الفاعلين دوليا وشبكات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وكافة المدافعات والمدافعين عبر حقوق الإنسان من أجل التعبئة والتنسيق لإطلاق حملة دولية وحملات اقليمية داعمة.

لنجعل من 2025سنة اكتمال المصادقة الدولية الشاملة على اتفاقية منع التعذيب... فلا كرامة ولا إنسانية ولا مواطنة في دولة او دول لا تلتزم بالحد الادنى من الالتزام بمنع التعذيب وحظره. وندعو الى التعبئة والترافع لدى11 دولة موقعة على بروتكول الاختياري للمصادقة عليه. ف94 دولة فقط مصادقة على البروتوكول، من أصل 104 دولة موقعة عليه.

نطمح بهذا الترافع إحداث الدول لآليتها الوطنية للوقاية من التعذيب. 77 دولة تتوفر حتى الآن على مثل هذه الآلية، تحتضن أغلبها مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان،

أيام معدودة عن 76 سنة عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأربعة عقود على اعتماد المنظومة الدولية لاتفاقية التعذيب... لم ننجح بعد، في تحقيق الإجماع الشامل ضد التعذيب... لنجعل 2025 سنة لتحقيق هذا الحد الأدنى... صونا للكرامة الإنسان ووفاء لها.

لقد اخترنا السيدات والسادة، في المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب مقاربة قائمة على التكامل، بين فعل وقائي واختصاص حمائي ونهوض بثقافة الحقوق والحريات... هي محددات ثلاث جعلناها ركائز اشتغال يكمل بعضها بعض، ضمن أولوية فعلية تحضر بشكل عرضاني وأفقي في فعلنا الحقوقي لمناهضة التعذيب والوقاية منه.

فلسفة اشتغالنا تقوم على التعاون والشراكة مع محيطنا المؤسساتي والإقليمي من أجل فعلية الوقاية والحماية والنهوض.

اسمحوا لي أن أذكر في هذا السياق، باتفاقية إطار للشراكة والتعاون المؤسساتي الموقعة في شتنبر 2022 بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمديرية العامة للأمن الوطني... اتفاقية فريدة و"متفردة"... غير مسبوقة في عملنا الحقوقي.

لقد وضعنا ضمن ركائز هذه الاتفاقية، حقوق الإنسان كبعد استراتيجي وركيزة أساسية في برامج تكوين أطر وموظفي المؤسسة الأمنية المسؤولين على مراكز الحرمان من الحرية... من اجل تحقيق فعلية الوقاية. واغتنم هذه الفرصة لأجدد الشكر لشريك المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان المديرية العامة للأمن الوطني، على الانخراط والالتزام المتواصل بنشر ثقافة الحقوق والحريات وتعزيزها في الوظيفة الأمنية.

فضلا عن ذلك، السيدات والسادة، أطلقنا رفقة زميلاتنا وزملائنا بدول أفريقية شبكة اقليمية للوقاية من التعذيب، سنفتتح قريبا مقر كتابتها الدائمة بالرباط... التزاما بفعل حقوقي يهدف إلى جعل أفريقيا خالية من التعذيب. الأكيد ان هذا الأمر يتطلب عملا وتعبئة وحملات... لكن طموحنا، رفقة شركائنا في الاليات الوطنية للوقاية من التعذيب بإفريقيا أكبر من أي صعاب.

الوقاية من التعذيب ومنعه، بشكل خاص، وفعلية حقوق الإنسان، بشكل عام، فعل ومسار لا ينتهي سوى بالانخراط في مسار جديد، بل مسارات... تحقق تراكما متواصلا نغديه باستمرار بفعلنا وبمبادراتنا، بما فيها الإقليمية والدولية.

الضمانات التشريعية حجر الزاويا... وحد أدني، على أهميتها... هي جزء من كل... لكنها اول خطوة في مسار متجدد ومتواصل من اجل تحقيق فعلية حق جوهري وإعمال صائر الحقوق الأخرى... المترابطة وغير القابلة للتجزيء.

شكرا لكم.